جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

قسم العلوم السياسية **يوم 2023/05/17**

سنة ثالثة تنظيمات سياسية وإدارية

الإجابة النموذجية في مقياس السياسة المقارنة2

الجواب الأول: (06نقاط):

شرح أزمة الهوية في إطار دراسات التنمية السياسية:

يعد مفهوم الهوية من المفاهيم الحديثة التي ترتبط بالوجود والذات والتراث الثقافي مثلما ترتبط بالتعدد والتنوع والاختلاف.وتحدث هذه الأزمة عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة تتجاوز إنتماءاتهم التقليدية أو الضيقة. **(1.5 نقطة)**

وهناك ثلاثة أسباب رسمية لأزمة الهوية هي:

1- التباين العرقي: خلقت الحدود المعلقة بعد الاستثمار في الكثير من دول العالم الثالث نوعاً من تعدد العرقيات وبالتالي تعدد الولاءات حيث تغيب مسألة الولاء للوطن كما أن الحروب والصراعات القبلية والطائفية والعرقية تؤدي إلى تمزق في مسألة الولاء وغياب الاستقرار السياسي وانقلابات كلها عوامل تؤثر على الهوية الوطنية. **(1.5 نقطة)**

2- التخلف الاقتصادي: التباين الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية أثر كثيراً على مفهوم الهوية الوطنية حيث يلاحظ انعدام الثقة في مقومات الهوية الوطنية لدى بلدان العالم الثالث فأصبح التقليد هو الصفة أو السمة البارزة في الرموز والأفكار والمظاهر مؤثرات سلبية على الهوية الوطنية كما أن التكنولوجيا المتقدمة ووسائل الاتصال الحديثة والعولمة كان لها الأثر السلبي على الهوية. **(1.5 نقطة)**

3- التفاوت الطبقي: الانقسام الطبقي الحاد بين فئات المجتمع الواحد، ولد نوعاً من تقارب المصالح بين الطبقات الاجتماعية كان له انعكاس سلبي على الهوية الوطنية. **(1.5 نقطة)**

الجواب الثاني: (14نقاط):

تشتمل الإجابة على العناصر التالية:

مقدمة: تتضمن إشكالية عن أهمية التحليل المؤسسي الجديد(المقاربة المؤسساتية الجديدة)، وكيفية الاستفادة منه كأساس للدراسات السياسية المقارنة. **(02 نقاط)**

عرض: يشمل العناصر التالية مع **الشرح و التحليل:**

أولا- نقد السلوكية وأزمة النزعة المقارنة الكلاسيكية: (04 نقاط)

عرفت النزعة المقارنة الكلاسيكية أزمتها خلال ستينيات القرن العشرين، نتيجة الصعوبات التي واجهتها في التكيف مع التحولات التي طبعت موضوع التحليل السياسي في تلك المرحلة. وكان السياق الأول هو سياق التحرر من الاستعمار الذي سمح ببروز دول جديدة، عكست نظاما سياسيا بعيدا تماما من نظام العالم الغربي. وهنا طرحت إشكالية تتعلق بجدوى المقارنة في سياقات مختلفة؟. **(01 نقطة)**

اتخذت أزمة النزعة المقارنة ثلاثة أوجه:

1. **أزمة الكونية : (01 نقطة)**

تحيل كونية المفاهيم و الممارسات، إلى قناعة ابستيمولوجية فحواها أنه لا يمكن أن يوجد علم سياسة دون منظومة المفاهيم المطبقة على مجموع الوضعيات السياسية. لكن هذه الرؤية تعرضت لانتقاد مزدوج:

- أن الممارسات السياسية لم تتوقف - في الواقع- عن تأكيد وتضخيم المسافة التي تفصلها عن النموذج الكوني بدل الاقتراب منه.

- فشل نموذج الدولة الغربي في إفريقيا وآسيا، كان له تأثير داخل العلوم الاجتماعية ذاتها، شمل هذا التأثير: أ- عودة الاهتمام بالثقافة و التحليل الثقافي. ب- تسريع وتيرة فحص الشروط التاريخية لإنتاج الحداثة الغربية.

2. **أزمة التفسير: (01 نقطة)**

إن النموذج التفسيري ليس محايدا ثقافيا، والإحالة على الثقافة توحي بأن نفس العامل لا يكتسي الدقة نفسها في كل زمان ومكان، و بأنه لا يدرك كونيا من قبل الفاعلين الاجتماعيين بنفس الطريقة.

أعادت الأعمال الحديثة التفسير إما نحو النمط المقطعي و إما نحو المنهج الفيبري.

3. **أزمة العلاقة بالتاريخ: (01 نقطة)**

عانت النزعة المقارنة الكلاسيكية من عجزها عن تحديد وضعها بالنسبة للتاريخ، فتجاهل البعد التاريخي يجعل المقارنة مصطنعة مادامت تهتم فقط بالتجليات المعاصرة، وتهمل المعطيات المتفردة التي يكشف عنها العمق التاريخي. نجد تجاهل التاريخ ضمن تقاليد النزعة المقارنة الكلاسيكية بطريقتين:

أ- اللجوء إلى ابستمولوجيا سلوكية تعتبر أن علم السياسة والتاريخ تخصصين مستقلين. وحدد دور علم السياسة بمنحه وظيفة معاينة عمل النظام السياسي و الإحاطة بانتظاماته وقياسه.

ب- التقاليد المقارنة التي تنتسب إلى نظرية سوسيولوجية تمنح معنى قبليا للتاريخ، وهو ما نجده في التحليل الماركسي (التعاقب الخطي لأنماط الإنتاج)، و السوسيولوجيا التطورية (تعريف كوني للحداثة كغاية للمجتمعات).

ثانيا- عودة التحليل المؤسسي/ المؤسسية الجديدة: (03 نقاط)

تم العودة إلى المؤسسات ولكن من باب التحليل والتصميم المؤسسي، و الذي مثلته المؤسسية الجديدة؛ في أعمال مارتش وأولسن، شوجارت، ليجفارت وغيرهم. كان هذا الاقتراب الجديد يهدف إلى تبيان أهمية المؤسسات التي أهملتها السلوكية، وتم العودة إلى التحليلات التاريخية نظرا لأهميتها في التحليل السياسي.وجاء هذا التأكيد في إطار كون تطبيقات السياسة المقارنة أكثر واقعية.

ولكن عودة الدولة والمؤسسات، لم تكن كالدراسات التقليدية حيث التركيز فقط على الأبنية والأشكال، بل بإعطاء أهمية قصوى للفواعل السياسية والاجتماعية. **وقد عالج الباحثون إشكاليتين:**

1- أثر المؤسسات على النشاط، وذلك من خلال اكتشاف أثر المؤسسات على سلوك الفاعلين وخياراتهم وهوياتهم. **(01 نقطة)**

2- التعرف على أصول المؤسسات وأشكالها وذلك بفحص إنتاجها وإعادة إنتاجها ضمن سياق تاريخي ومكاني معين. **(01 نقطة)**

وجاءت المؤسسة في ثلاثة تيارات أساسية: **مؤسسية الخيار العقلاني، المؤسسية الاجتماعية،المؤسسية التاريخية. (01 نقطة)**

ثالثا- أهمية المؤسسية التاريخية في الدراسات المقارنة: (03 نقاط)

1. **مفهوم المؤسسة عند المؤسسية التاريخية: .(01 نقطة)**

تعني المؤسسة مجموعة من الإجراءات والمعايير و الاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية الكامنة في البنية التنظيمية للمجتمع السياسي، وقد تشمل هذه المعايير طيفا واسعا يمتد من القواعد الدستورية، والإجراءات العادية للعمل، إلى الاتفاقيات التي تضبط سلوك النقابات أو العلاقة بين الشركات.

2. **التبعية للمسار: .(02 نقطة)**

يرى المؤسسيون التاريخيون الجدد أنه بقدر ما تقيد المؤسسات عمل الفاعلين السياسيين ، فإن عمل هؤلاء كذلك يعزز مكانة وقوة المؤسسات، و يسهم في إعادة إنتاجها وبالتالي استدامتها واستقرارها، ولفهم ذلك تم الاعتماد على مفهوم **تبعية المسار**، التي تفسر التغيير بفعل خصائص السياق المحلي، أي الخصائص الموروثة من الماضين و هي خصائص ذات طابع مؤسسي

خاتمة: اتجه التحليل السياسي المعاصر بعد الانتقادات الشديدة التي طالت السلوكية، صوب المؤسسات كإطار للتحليل السياسي فيما يعرف بالمؤسسية الجديدة، ورغم أن المؤسسية الحديثة لا تمثل تيارا واحدا بل هي مناهج مختلفة للتحليل، فقد أثرت المؤسسية التاريخية بصورة واضحة على الدراسات السياسية المقارنة، من خلال إعطائها معنى محددا للمؤسسة وتفسيرها لصيرورات التغيير الذي تمر به وفق مفهوم التبعية للمسار.**(02 نقاط)**